طهران توجّه دعوة للجبوري للمشاركة في مؤتمر ترويكا البرلمانات

لاريجاني: استمرار حصار غزة سيؤدي إلى وقوع كارثة إنسانية كبرى

حذر رئيس مجلس الشورى الإيراني علي لاريجاني من الأوضاع الراهنة للشعب الفلسطيني في قطاع غزة، مؤكداً أن استمرار الحصار الظالم المفروض على القطاع سيؤدي إلى وقوع كارثة إنسانية كبرى.

ودان لاريجاني الرئيس الحالي لاتحاد برلمانات الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، في رسالتين منفصلتين إلى رئيس وأمين عام اتحاد البرلمانات العالمي، الجرائم الأخيرة للكيان الصهيوني ضد الشعب الفلسطيني الأعزل في غزة، داعياً إلى اتخاذ إجراءات مؤثرة وعاجلة من جانب اتحاد البرلمانات العالمي وسائر المنظمات، والمحافل الدولية المسؤولة للحيلولة دون استمرار الهجمات الوحشية الصهيونية ورفع الحصار عن غزة.

وجاء في رسالتي لاريجاني إلى رئيس اتحاد البرلمانات العالمي عبدالواحد راضي والأمين العام لهذا الاتحاد مارتين تشونغونغ: «كما تعلمون فإن الكيان الصهيوني وبذريعة اختطاف 3 مستوطنين، وبعد أن شن عمليات اعتقال واسعة للمئات من الفلسطينيين خلال الأسابيع الأخيرة أقدم على قتل الفلسطينيين بصورة ممنهجة، عبر هجمات عسكرية واسعة النطاق على قطاع غزة، تمثل بقصف جوي وبحري ومدفعي للمنازل والمستشفيات والمساجد وسائر المنشات المدنية، ما أدى إلى استشهاد وإصابة المئات من المواطنين الفلسطينيين الأبرياء الذين معظمهم من الأطفال والنساء».

وأضاف لاريجاني: «من المؤكد أن استمرار هذه الظروف تزامناً مع استمرار الحصار الظالم المفروض على غزة، وبالتالي عدم توفر الإمكانيات الطبية لمعالجة الجرحى، وكذلك عدم إمكان إرسال المساعدات الإنسانية إلى أهالي القطاع، ستتبعه تداعيات خطيرة كوقوع كارثة إنسانية كبرى وتهديد الأمن والسلام الإقليميين».

ودان لاريجاني في رسالتيه، بشدة جرائم الصهاينة المعتدين، وأضاف: «نظراً للانتهاك الواسع للمبادئ والقرارات الدولية، لا سيما قواعد حقوق الإنسان الدولية وحقوق الحرب من قبل الصهاينة المعتدين من جانب، وعدم اتخاذ أي إجراء مؤثر من قبل المنظمات والمحافل الدولية المسؤولة للحيلولة دون هذه الهجمات الصهيونية الوحشية ورفع الحصار عن القطاع فوراً، فإننا ندعوكم لبذل أقصى الجهود في مسار إيقاف هجمات كيان الاحتلال الصهيوني ورفع الحصار عن قطاع غزة بصورة عاجلة وكاملة، وإرسال المساعدات الإنسانية إلى سكانه».

وفي السياق، أعلن نائب رئيس مجلس الشورى الايراني للشؤون الدولية حسين شيخ الإسلام، أنه تم توجيه دعوة للرئيس الجديد لمجلس النواب العراقي سليم الجبوري لزيارة طهران يوم الثلاثاء المقبل، حيث ستستضيف البلاد في ذلك اليوم مؤتمر ترويكا برلمانات الدول الإسلامية.

وأكد شيخ الإسلام أن «إيران قد وجهت دعوة للرئيس الجديد لمجلس النواب العراقي سليم الجبوري للمشاركة في المؤتمر». موضحاً: «أن المؤتمر سيعقد بمشاركة إيران والسودان ومالي، كما وجهت دعوات لمشاركة باكستان وسورية وفلسطين والعراق أيضاً».

ويعقد مؤتمر ترويكا البرلمانات الإسلامية في 22 من تموز الجاري في طهران، للتباحث حول تطورات الأوضاع في غزة إثر تعرضها لمجازر من قبل الكيان الصهيوني.

موسكو تنفي إعادة فتح مركز روسي للتنصت في كوبا

نفى الرئيس الروسي فلاديمير بوتين تقارير أشارت الى إن «موسكو توصلت إلى اتفاق مع هافانا ينص على إعادة فتح مركز للتنصت الالكتروني كان يستخدمه الاتحاد السوفييتي للتجسس على الولايات المتحدة في حقبة الحرب الباردة.

وقال بوتين، متحدثا في في قمة مجموعة «بريكس» في البرازيل: «إن روسيا يمكن أن تلبي احتياجاتها الدفاعية من دون هذا المكون»، حيث يبعد المركز، الذي يطلق عليه مركز «لوردز»، والواقع قرب العاصمة الكوبية هافانا، مسافة 250 كيلومتراً فقط عن البر الأميركي.

وكانت صحيفة «كوميرسانت» الروسية ذكرت أن «الاتفاق أبرم أثناء الزيارة التي قام بها الرئيس بوتين لكوبا الاسبوع الماضي، وأكد مصدر استخباري روسي لوكالة «رويترز» صحة الرواية التي نشرتها الصحيفة، قائلا: «إن اتفاق إطار قد أبرم بين الطرفين».

وسبق أن أمر الرئيس بوتين بإغلاق مركز «لوردز» في عام 2001 بسبب تكلفة تشغيله المرتفعة، حيث كان المركز قد بدأ العمل عام 1967، وكان يستخدم لمجمّع المعلومات الاستخباريةٍ لشتى الأجهزة الأمنية السوفييتية، كما كان مسؤولاً عن الاتصالات السرية الخاصة بالقوة البحرية السوفييتية.

وكان يعمل في «لوردز» إبان الحقبة السوفييتية حوالى 3000 اختصاصي، ولكن هذا العدد قلص الى النصف في التسعينات. وتقول «كوميرسانت» إن عدد العاملين الذين سيشغلون المركز الآن سيكون أصغر بكثير نظراً للتطور الذي طرأ على تقنيات الاتصالات.

وكانت روسيا تدفع لكوبا حتى عام 2001 مبلغاً قدره 200 مليون دولار سنوياً لقاء استخدام المركز، حيث كان الرئيس بوتين قد وافق أثناء زيارته الأخيرة لكوبا على شطب 90 في المئة من الديون الكوبية البالغة 32 مليار دولار والتي يعود تاريخها الى الحقبة السوفييتية.

ظريف: على الدول الست تجنّب مواقف الاستهلاك السياسي

إيران والسداسية تقرران تمديد المفاوضات

أعلن مصدر دبلوماسي في فيينا أن إيران ومجموعة الدول الست اتفقتا على ضرورة تمديد مفاوضاتهما حول الاتفاق النهائي بشأن برنامج طهران النووي.

وقال المصدر أمس: «إن القرار المبدئي بشأن تمديد المفاوضات إلى ما بعد 20 تموز قد تم اتخاذه، ولن يقدم الطرفان على تحديد مواعد معينة، لكن الجميع يدرك أن الاتفاق الشامل يجب أن تتم بلورته قبل 24 تشرين الثاني المقبل».

وذكر المصدر الذي يشارك في المفاوضات الجارية في العاصمة النمسوية أنه بحلول يوم 25 تشرين الثاني ستكون قد مرعام كامل على تبني اتفاقيات جنيف بشأن الملف النووي الإيراني. وكان الرئيس الأميركي باراك أوباما اعتبر في وقت سابق، أن المحادثات مع ايران حول برنامجها النووي انتجت آفاقا ذات صدقية، لافتاً الى أنه يدرس تمديدها الى ما بعد انتهاء المهلة في عشرين تموز لبلوغ اتفاق نهائي.

وقال أوباما في مداخلة في البيت الابيض: «إن فريق التفاوض الأميركي سيواصل محادثاته مع ايران والدول الخمس لتحديد ما اذا كانت هناك حاجة الى فترة زمنية إضافية لتمديد المحادثات». مضيفاً: «أنه تم احراز تقدم فعلي في مجالات عدة، في حين أكد المتحدث باسم البيت الابيض جوش ايرنست التزام ايران بشكل دقيق بمضمون الاتفاق المرحلي».

جاء ذلك في وقت، نقل عن وزير الخارجية الإيراني جواد ظريف قوله: «إنه من الصعب حل القضايا العالقة كافة خلال اليومين او الثلاثة المقبلة، معرباً عن أمله في أن تتخذ الدول الست خطوات عملية وقرارات تساعد على حل الموضوع، وتتجنب المواقف التي وصفها بأنها للاستهلاك السياسي.

وأكد الوزير الإيراني ان المحادثات تركز حالياً على القضايا العالقة والعقوبات وإمكان تمديد الفترة المقررة للمحادثات.

وكان بحث ظريف مع منسقة السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي كاثرين اشتون يوم أمس أحدث تطورات المحادثات النووية مع مجموعة (5+1).

بوتين: الولايات المتحدة تدفع أوكرانيا نحو الحرب الأهلية

روسيا تتمسك بحقها في الرد على العقوبات الأميركية

حذر الرئيس الروسي فلاديمير بوتين من أن الولايات المتحدة الأميركية تدفع باتجاه تصعيد الصراع في أوكرانيا نحو الحرب الأهلية والتفكك مشدداً، على أن العقوبات التي تفرضها واشنطن ضد موسكو تتعارض والمصالح القومية الأميركية.

وقال بوتين في مؤتمر صحافي بالعاصمة البرازيلية في ختام جولته في أميركا اللاتينية: «إن «العقوبات الجديدة التي فرضتها الإدارة الأميركية أمس بحق عدد من الشخصيات السياسية الروسية والبنوك والمؤسسات العاملة في قطاعي الطاقة والدفاع الروسيين تتعارض مع المصالح القومية للولايات المتحدة نفسها، لأن شركات الطاقة الأميركية الكبرى التي تود الاستثمار في روسيا ستصطدم جراء هذه الإجراءات بقيود معينة، وستفقد بالتالي شيئاً من قدرتها التنافسية مع باقي الشركات».

واعتبر بوتين أن مثل هذه الطريقة في التعامل تدلّ على عدم المهنية على الأقل، لافتاً الى أن «مخططي السياسة الحالية في الولايات المتحدة الأميركية ينتهجون سياسة خارجية عدوانية، بما فيه الكفاية وغير مهنية بما في الكفاية، وهذا ما لاحظناه على مدى السنوات العشر الأخيرة».

ولفت بوتين إلى أن «الولايات المتحدة تدفع أوكرانيا إلى حرب أهلية عبر العملية العقابية المستمرة التي تنفذها السلطات الأوكرانية ضد شرق البلاد». مؤكداً أن «هذه السياسة محكوم عليها بالفشل.

وأشار الرئيس الروسي إلى «وجوب القيام بجهود مشتركة لحث أطراف الصراع في أوكرانيا على وقف فوري لإطلاق النار، والجلوس إلى طاولة المفاوضات. مشيراً إلى أن «روسيا من دون غيرها باستثناء أوكرانيا نفسها لها مصلحة في وقف إراقة الدماء، وتسوية الأزمة الحالية في الدولة الجارة» بحكم علاقات الأخوة التاريخية بين البلدين، معربا عن أسفه لعدم وجود أحد يشارك موسكو في مساعيها بهذا الصدد.

وحمّل بوتين مسؤولية إراقة الدماء في أوكرانيا «لأولئك الذين يدفعون البلاد نحو التأجيج وهذه الطريق. لافتاً إلى أن «هؤلاء لا يملكون أي حق أخلاقي بأن يحملونها للآخرين».

من جانب آخر، قال الرئيس الروسي: «إن موسكو لا تعترض على تلقي أوكرانيا مساعدات مالية من صندوق النقد الدولي وغيره من المقرضين الكبار». مشدداً في الوقت ذاته، على «وجوب منع استخدام هذه الأموال في شن الحرب على المدنيين شرق البلاد».

واعتبر بوتين أن «الجميع يريد دعم الشعب الأوكراني مالياً، ولكنه استطرد أن هذه الرغبة تستهدف الشعب الأوكراني وليس بعض من وصفهم بـ»القلة أو النصابين» في أوكرانيا» .

وأشار بوتين إلى أن «صندوق النقد الدولي امتنع تقليدياً عن تقديم المساعدة المالية للبلدان التي هي في حالة حرب، معرباً عن اعتقاده بأنه يجب التمسك بهذا التقليد في حالة أوكرانيا».

كما دعا الرئيس الروسي «صندوق النقد الدولي الى التفكير في مثل هذا النوع من أدوات التحكم لمراقبة توزيع المساعدات المالية في أوكرانيا، وللتأكد من توجيه هذه الأموال إلى المجالات الاجتماعية والاقتصادية في البلاد، وعدم ضياعها عن طريق المصارف الخاصة الغامضة أو سرقتها».

جاء ذلك في وقت أكدت وزارة الخارجية الروسية أن موسكو لن تتسامح أبدا مع الابتزاز الأميركي بشأن أوكرانيا، وأنها تحتفظ بحقها في اتخاذ تدابير رداً على العقوبات الأميركية الجديدة.

ونقلت وكالة «إيتار تاس» عن الوزارة قولها في بيان «إن البيت الأبيض وعبر اعتماد هذه العقوبات ضد روسيا، يحرّض على إراقة الدماء في جنوب شرق أوكرانيا» لافتة إلى أن المحاولات «الشائنة» والتي لا أساس لها لإلقاء اللوم على موسكو في الحرب الأهلية في أوكرانيا، والتي نتجت عن أزمة داخلية عميقة، وأدت بالفعل إلى سقوط العديد من الضحايا هي دليل على أن استراتيجية الولايات المتحدة وعملائها في كييف، لتهدئة السخط الشعبي بالقوة فشلت.

وأضافت الوزارة أنه «بدلا من اعتماد المنطق في مواجهة الحكومة الأوكرانية التي تستخدم الطيران والمدفعية الثقيلة والعربات المدرعة ضد شعب منطقتي دونباس ولوبانسك يعمد البيت الأبيض إلى التحريض على إراقة الدماء، ويحاول بطريقة منافقة تحويل المسؤولية وتزييف الحقائق بشكل صارخ واستخدام هراوة العقوبات وهو السلاح المفضل لديه».

وأكدت الوزارة أن دوائر الأعمال الأميركية ستتأثر أيضاً بشكل خطير بسبب أي قيود ضد روسيا لافتة إلى «أننا ذكرنا مراراً أنه لا جدوى من التحدث بلغة العقوبات بغض النظر عن مداها فهذا النهج لن يؤدي إلى شيء جيد، وأولئك الذين يؤمنون بالتفرد وحقهم بفرض إرادتهم على بقية العالم سيواجهون حتماً خيبة أمل مريرة».

ولفتت الخارجية الروسية إلى أن «الاتحاد الأوروبي أذعن لابتزاز الولايات المتحدة متجاهلاً مصالحه الخاصة، واختار طريق العقوبات ضد روسيا وقالت: «إن بروكسل مثل واشنطن تستخدم «منطق المرآة العاكسة» حيث يتم القاء اللوم في المشكلات على الأشخاص الذين يبذلون جهوداً حقيقية لتهدئة الوضع في أوكرانيا، بينما يتم التكتم بشكل واضح على الحقائق الصارخة، مثل تدفق اللاجئين المتواصل من أوكرانيا إلى روسيا وقصف الأراضي الروسية وغيرها من الاستفزازات المعادية لروسيا التي يقع اللوم فيها على الحكومة الأوكرانية.

وجاء في بيان الخارجية الروسية أن «الاتحاد الأوروبي عبر دعمه فرض عقوبات ضد روسيا يتحمّل المسؤولية عن العملية العسكرية التي تشنها كييف والتي تقتل الناس يومياً».

وأضافت الوزارة أنه «بدلا من استخدام الفرص المتاحة لبدء حوار بين كييف والممثلين عن جنوب شرق أوكرانيا، فإن الاتحاد الأوروبي يتواصل مع الاشخاص الذين يدعون إلى حل النزاع الأوكراني الداخلي بالقوة وإثارة المواجهة مع روسيا في هذا الموقف».

وتابعت الوزارة إنه «إذا اعتزمت واشنطن تدمير العلاقات مع روسيا فليكن ذلك» مضيفة «نحن سنبقى منفتحين على التعاون البناء مع جميع الدول بما فيها الولايات المتحدة على أساس مبادئ المساواة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية ومراعاة المصالح الحقيقية لبعضها البعض».

و قال نائب وزير الخارجية الروسي سيرغي ريابكوف: «إن العقوبات الأميركية ستلحق الضرر بالمصالح السياسية والاقتصادية للولايات المتحدة نفسها، وأن موسكو تعتمد موقفاً هادئاً ومدروساً».

وأضاف ريابكوف :»إن الغطرسة والسخرية هما السمتان اللتان تصفان بدقة السياسة الأميركية تجاه روسيا». مؤكدا أن «بيانات الولايات المتحدة بشأن التزامها النهج الجماعي لا قيمة لها».

وكانت الولايات المتحدة فرضت في وقت سابق عقوبات جديدة مستهدفة 11 شركة روسية.

وفي السياق، حثّ البرلمان الأوروبي طرفي النزاع في أوكرانيا على إيجاد حل سياسي عبر الحوار، حيث شدد نواب البرلمان في قرار صدر عن دورته العامة في ستراسبورغ يوم أمس على «ضرورة إيجاد حل سياسي للأزمة».

ودان البرلمان أعمال العنف في أوكرانيا التي توقع يوميا ضحايا تؤدي إلى تدمير المباني وتهجير للمدنيين، داعياً النواب إلى عقد جلسة جديدة لمجموعة الاتصال حول أوكرانيا بأسرع ما يمكن، مؤكدين دعمهم للحوار بين طرفي النزاع.

الإعصار راماسون يضرب الفيليبين

لقي 38 شخصاً حتفهم في إعصار اجتاح أرخبيل الفيليبين قبل يومين، وذلك حسب حصيلة أولية نشرت يوم أمس الخميس.

و على رغم دعوات الإجلاء التي استبقت الإعصار «راماسون» على الأرخبيل ليل الأربعاء وشملت قرابة 400 ألف شخص، إلا أن عشرات الفيليبينيين قتلوا نتيجة سقوط أشجار أو أعمدة الكهرباء خلال وجودهم في خارج منازلهم.

وفي السياق، قال المسؤول عن وكالة إدارة الكوارث الكسندر باما: «علينا تفهّم الأسباب التي حملت العديد من المواطنين على مخالفة أوامر الإجلاء».

وتضرب الفيليبين كل عام نحو عشرين عاصفة هوجاء وأعاصير مخلفة وراءها آلاف القتلى والدمار، فقد تسبب الإعصار «هايان» في تشرين الثاني الماضي بمقتل 7300 شخص شرق البلاد، بينما يعتبر «راماسون» الإعصار الاول الذي يصل الى اليابسة منذ بداية موسم الأمطار في حزيران.

نائب رئيس الوزراء البريطاني: غارات «إسرائيل» على القطاع عقاب جَماعي

انتقد نيك كليج نائب رئيس الوزراء البريطاني يوم أمس الغارات «الإسرائيلية» الجوية على قطاع غزة، مشيرا الى أنها تصل إلى حد «العقاب الجماعي».

وقال كليج: مسؤول «الديمقراطيين الأحرار» الشريك الأصغر في الائتلاف الحكومي لإذاعة «الـ. بي. سي» البريطانية: «أعتقد حقا أن الرد الإسرائيلي يبدو غير متناسب وبشكل متعمّد».

وأضاف: «سأطلب من حكومة إسرائيل الآن أن تتوقف. فقد أثبتت وجهة نظرها»، مشدداً على أنه يحترم حق «إسرائيل» في الدفاع عن نفسها.

بدء إعادة فرز أصوات الدورة الثانية لانتخابات الرئاسة الافغانية

انطلقت يوم أمس في العاصمة الافغانية كابول عملية تدقيق أكثر من 8 ملايين صوت للمقترعين في الدورة الثانية من انتخابات الرئاسة في البلاد، لتحديد الفائز من بين المرشحيْن عبد الله عبد الله وأشرف عبد الغني.

وكان المرشح عبد الله قد رفض الاعتراف بتقدم عبد الغني عليه بنتيجة 56،4 في المئة من الأصوات واتهمه بالتزوير، بينما رد الآخر بالتهم نفسها قبل أن يتفق الإثنان على إعادة فرز كل الأصوات.

وتوقع رئيس المفوضية الانتخابية المستقلة أحمد يوسف نورستاني في تصريح للصحافيين قبل بدء عملية إعادة فرز الأصوات أن يتم «تشكيل مئة فريق لغرض التدقيق» في عملية بدأت بنحو ثلاثين فريقاً فقط». مشيراً إلى «أنه من الممكن أن يستمر التدقيق من أسبوعين إلى ثلاثة أسابيع».

وبعد هذه العملية الطويلة والمعقدة للتحري في بطاقات الانتخاب واحدة واحدة، ستكون أمام المرشحين مهلة 24 ساعة لرفع الطعون.

وأعرب نورستاني عن الأمل «في أن يوافق المرشحان هذه المرة على النتائج بعد التدقيق العام»، لافتاً إلى أن كل المراقبين الأجانب لم يصلوا بعد.

الى ذلك، أعلنت وزارة الداخلية الأفغانية أن قوات الأمن تمكنت أمس من التصدي لهجوم مسلح على مطار كابول وتصفية جميع المسلحين، حيث سمع دوي انفجارات وإطلاق نار قرب المطار الدولي بعد فجر الخميس، وشوهد تصاعد دخان أسود فوق المطار الذي يستخدمه المدنيون والجيش.

وقال مسؤولون: «إن عدداً من المسلحين اقتحموا مبنى يقع شمال المطار، لكن قوات أفغانية حاصرتهم سريعاً، في حين أفادت مصادر أن الهجوم «لم يلحق أضراراً في المطار».

مدرّس وحارس أمن يغتصبان تلميذة هندية في السادسة من عمرها

تعرضت تلميذة هندية في السادسة من عمرها للاغتصاب من جانب مدرّس وحارس أمن في مدرستها، بحسب ما أعلنته الشرطة الهندية، حيث حدثت الواقعة في الثاني من الشهر الجاري، لكن لم يكتشفها والدا الطفلة إلا قبل أيام قليلة بعد معاناة الإبنة من آلام في المعدة ونقلها إلى المستشفى.

وتظاهر المئات من الآباء أمام المدرسة التي تقع في مدينة بنغالور الجنوبية، احتجاجاً على ما وصفوه بعدم اكتراث من جانب إدارة المدرسة، في حين تعهّد مدير المدرسة «روستو كراوالا» أمام اجتماع لمجلس الآباء بالتعاون بصورة كاملة مع تحقيق الشرطة، معرباً عن أسفه البالغ لوقوع الحادث.

وتفيد التقارير أن «التلميذة اغتصبها حارس أمن ومدرّس تربية رياضية، وتحاول الشرطة حاليا تحديد هوية الضالعين في الحادث، حيث احتلت هذه الجريمة العناوين الرئيسية في وسائل الإعلام الهندية أخيراً، في إطار سلسلة من قضايا الاعتداء الجنسي التي تشهدها البلاد.

و تظهر الإحصاءات ارتفاعا في أعداد البلاغات ذات الصلة بحوادث الاغتصاب في الهند، ما دفع المواطنين للتعامل بصورة جدية مع هذه الجريمة، في حين يرجئ القضاء الهندي الفصل في هذه القضايا لأعوام.

وتعهّد رئيس الوزراء الهندي الجديد ناريندرا مودي بعدم التهاون مطلقاً مع الجرائم المرتكبة ضد المرأة، في حين لا يزال العنف والتمييز ضد المرأة متفشيا في المجتمع الهندي. وقد زاد الاهتمام بقضايا العنف الجنسي في البلاد منذ حادثة اغتصاب جماعي و قتل لطالبة في إحدى الحافلات عام 2012، حيث أثار الحادث حالة غضب واسعة في البلاد، ودفع الحكومة إلى إصدار قوانين أشد صرامة لمواجهة الاغتصاب، تضمّن بعضها عقوبة الإعدام في بعض الحالات.

اعتقال 660 شخصاً بتهمة التحرش الجنسي بالأطفال في بريطانيا

قالت الوكالة البريطانية لمكافحة الجريمة إنها اعتقلت 660 شخصاً بينهم ضباط شرطة سابقون في إطار عملية سرية مستمرة منذ ستة أشهر، لمكافحة التحرش الجنسي بالأطفال، وضبط أشخاص يبحثون على شبكة الانترنت عن صور إباحية للأطفال.

ونقلت وكالة «رويترز» عن الوكالة قولها إنه «تم تأمين أكثر من 400 طفل بفضل هذه العملية» التي اشتركت فيها 45 وحدة من قوات الشرطة في أنحاء بريطانيا. ومن بين المعتقلين في إطار العملية ضباط شرطة سابقون وأطباء ومدرسون وعاملون في مجال الرعاية إلى جانب 39 شخصاً ارتكبوا جرائم جنسية، وآخرون كان بعضهم مسؤولاً عن رعاية الأطفال بشكل مباشر.

وتعكس حملة الاعتقالات هذه خطورة جرائم التحرش الجنسي بالأطفال التي اصبحت من إحدى القضايا البارزة التي تؤرق المجتمع البريطاني، ولاسيما مع استغلال مثل هؤلاء المجرمين لشبكة الانترنت، ومواقع الاتصال الاجتماعي لتنفيذ مآربهم .

وبعد تنامي الاتهامات الموجهة ضد الحكومة البريطانية لفشلها في مكافحة جرائم التحرش الجنسي بالاطفال، ومحاولاتها التستر على فضائح التحرش التي تورط فيها سياسيون معروفون في ثمانينات القرن الماضي، أطلق رئيس الوزراء البريطاني ديفيد كاميرون الأسبوع الماضي تحقيقاً لمعرفة ما إذا كانت المؤسسات البريطانية تخاذلت في حماية الأطفال من هذه الجرائم.

وبدأت الوكالة البريطانية لمكافحة الجريمة عمليتها لمكافحة جرائم التحرش الجنسي بالأطفال في تشرين الأول الماضي بغرض تحسين عمليات التنسيق بين أجهزة الشرطة في قضايا عدة، بما فيها التحرش والجريمة المنظمة.

وقد أصيب المجتمع البريطاني في السنوات القليلة الماضية بصدمة كبيرة بعد اكتشاف تورط عدد من الشخصيات المعروفة في اعتداءات جنسية على الأطفال خلال فترة السبعينات والثمانينات من القرن الماضي. وكان القضاء البريطاني أصدر الشهر الماضي حكماً بسجن نجم برامج الأطفال التلفزيونية رولف هاريس لإدانته بالاعتداء جنسياً على فتيات صغيرات، بينما كشفت الشرطة البريطانية عام 2012 أن جيمي سافيل مذيع هيئة الاذاعة البريطانية «BBC» تورط في فضائح جنسية مع أطفال.